كلمة رئيس جمعية مصارف لبنان
الدكتور جوزف طربيه

في
الجمعية العموميَّة السنويَّة العاديَّة

بتاريخ 28 حزيران 2010

أيّها السادة الزملاء ،

باسمي الشخصي وباسم مجلس الإدارة، أرحّب بكم في مستهلّ الجمعية العمومية السنوية الثامنة والأربعين لجمعية مصارف لبنان التي احتفلت العام الفائت بمرور نصف قرن على تأسيسها، والتي ما زالت تعمل منذ ذلك التاريخ في سبيل تعزيز المهنة المصرفية وتطوير النشاط المصرفي كما في سبيل خدمة الاقتصاد الوطني ولبنان.

إن تقرير مجلس الإدارة الموزّع عليكم يعرض لأداء الجمعية ونشاطها بشكل وافٍ منذ انعقاد الجمعية العمومية الأخيرة في حزيران 2009. لذا، لن أخوض في تفاصيل محتوياته، بل سأكتفي بإيجاز أبرز التطورات التي رافقت عملنا، والمنجزات التي حقّقتها جمعيتنا خلال السنة الأولى من ولاية مجلس إدارتنا الحالي.

أيها الزملاء،

من الملفت بل والمميَّز أن يواصل الاقتصاد اللبناني في العام 2010 مسيرة نموه القوي الذي يشهده منذ سنوات عدّة، وأن يحقّق نمواً حقيقياً بنسبة 8% بحسب توقّعات صندوق النقد الدولي، بعد ارتفاعه بنسب استثنائية بلغت أكثر من 9% في العامين 2008 و 2009.

ومن المرجّح أن يستمر الاقتصاد اللبناني في المرحلة المقبلة في تحقيق معدلات نمو اقتصادي جيّدة بسبب توقعات نمو الاقتصاد العالمي بشكل عام، بمعدلات تتخطّى 4,5% للعامَيْن القادمين، وبسبب التوقعات الإيجابية بشكل خاص لمنطقة الشرق الأوسط ومنها منطقة الخليج العربي، بمعدلات ستفوق الـ 5% للأعوام القادمة، وهذه منطقة نحن معها في اندماج وتبادل كثيف للسياحة والتحويلات والاستثمارات والتوظيفات.

أيها الزملاء،

في وقت يُسجِّل الاقتصادي العالمي هذا العام، والعام المقبل حسب التوقعات، معدلات نمو تفوق 4,25% بعد تراجع بلغ 0,6%، وفي وقت تظهر مجدداً بوادر الأزمة المالية الأوروبية وتحديداً أزمة الديون السيادية لليونان التي انعكست بشكل

سلبي على الأسواق المالية، وما نتج عنها من تراجع محسوس في سعر صرف اليورو، لا يسعنا غير أن نعبّر عن الأمل بأن تؤدّي التدخلات الإستثنائية للمجموعة الأوروبية ولصندوق النقد، من جهة، وللبنك المركزي الأوروبي، من جهة ثانية، الى استيعاب الأزمة وإعادة الاستقرار الى أسواق القطع بشكل متوازن لا يفاقم مديونيات الدول ولا يخنق النمو الاقتصادي، مما ينعكس ايجاباً بدوره على أسواق النفط وتالياً علينا في لبنان.

أيها الزملاء ،

ما كانت معدلات النمو هذه في لبنان ممكنة بهذا المستوى الذي يقارب أفضل المعدلات المسجَّلة في الاقتصادات الناشئة لولا الزيادات الهامة في القروض والتسليفات التي وفّرتها مصارفنا لمختلف فعاليات وأنشطة الاقتصاد اللبناني، فيما كان الائتمان في معظم دول العالم في تراجع او توقف او ضمور.

ولم يكن سهلاً كذلك إدارة التدفقات المالية الضخمة التي شهدها لبنان وما زال منذ عامين ونيّف بوتيرة وحجم غير اعتياديَّين وبتحوّلٍ كثيفٍ الى الليرة غير معهود بدوره. فقد جهدت السلطة النقدية لتحييد آثارها التضخمية من خلال سياسة واعية للسيولة تمثلت بإصدارات كبيرة لشهادات الإيداع وبتوسّع الحوافز للإقراض بالليرة. كما واكبت ادارات مصارفنا هذه السياسة بتخفيض بنية الفوائد على نحو متدرّج ومنتظم. فأفادت الاقتصاد والخزينة. وتعزَّز الاستقرار النقدي وباتت احتياطيّات العملات الصعبة الصافية من ودائعنا لدى مصرف لبنان ايجابية وبمستوى جيد قياساً على العقدين الماضيين.

ومن العدل والانصاف أن نسجّل للسلطات المالية التراجع في معدل الدين الى الناتج، والذي كان ممكناً بتضافر ثلاثة عوامل: **أولاً** معدلات النمو المرتفعة للاقتصاد اللبناني التي تخطّت بالقيمة الإسمية معدلات زيادة المديونية العامة؛ **وثانياً** ارتفاع مداخيل الدولة بوتيرة أعلى من وتيرة الإنفاق العام؛ **وثالثاً** انخفاض معدلات الفوائد خلال العامين الماضيَيْن مما جعل خدمة الدين الى الناتج تتراجع بدورها مما يقارب 13% الى 8,5%.

طبعـاً، وفـي المقابـل، ارتفـع عـبء الضـرائب والرسـوم علـى النـاس، أفـراداً ومؤسسـات. وطبعـاً، تراجـع إنفـاق الدولـة فـي مجـال الاسـتثمار. والمطلـوب اليـوم سياسـة ماليـة تراعـي، مـن جهـة، قـدرة أصـحاب المـداخيل المحـدودة والمؤسسـات علـى دفـع المزيـد مـن الضـرائب وتضـاعف، مـن جهـة ثانية، الإنفاق على البنى التحتية.

وليس ذلك مستحيلاً أو من باب تربيع الدوائر بل هو ممكن، من جهة، من خلال سياسة ضرائبية مدروسة ومتوازنة تطاول مطارح تكليفٍ لا تنعكس على الأسعار او على القدرة الشرائية للأجور أو على أرباح المؤسسات في القطاعات الانتاجية ... وهو ممكن، من جهة ثانية وفي ما يخصّ مشروعات البنى التحتية، من خلال تطوير أطر الشراكة مع القطاع الخاص. وكما أعلنّا ذلك مراراً، نحن على استعداد لتوفير التمويل الملائم حجماً وشروطاً. إن في مشروع الموازنة الذي أرسلته الحكومة منذ أسبوع الى المجلس النيابي توجّهات في الطريق المطلوب. ونأمل، كما وعدت الحكومة، أن تتأكّد هذه التوجّهات بشكل قاطع في موازنة العام 2011.

على صعيد القطاع المصرفي، وإزاء التوسّع الذي نشهده بمعدلات غير معهودة حيث بات القطاع المصرفي التجاري وغير التجاري مع نهاية الثلث الأول من العام الجاري يناهز 130 مليار دولار بدون احتساب الفروع الخارجية او المؤسسات التابعة، فإن ذلك يتطلّب منا إدارة ترتكز على الأسس السليمة كما العادة. ويمكن تلخيصها **أولاً** بالاستمرار كالسابق في سياسات التوظيف المحافظة بمعنى العمل المصرفي السليم، أي ذي المخاطر المفهومة والمقبولة. وأهم هذه المخاطر هي مخاطر الإقراض. وواجبنا أن ننبِّه الى ضرورة مقاومة إغراء التوسّع فيه للمقيمين ولغير المقيمين بوتيرة يصعب معها مراعاة قواعد وأصول التسليف السليم. **وثانياً** أن نحافظ كالعادة على توظيفات سيولتنا بالعملات الأجنبية بمنتهى الحرص على قِصَر آجالها وملاءة الجهات المقابلة. **وأخيراً** يجب الحفاظ في إقراض الدولة على مبدأين اثنين : من جهة ألاّ يتخطّى إقراضنا للدولة بالعملات الأجنبية مُضاعِفاً معيَّناً لأموالنا الخاصة، ومن جهة ثانية، ألاّ يتخطّى إقراضنا للدولة قدرة الدولة على خدمة مديونيتها العامة. علماً أن نسبة خدمة الدين الى الإيرادات أو الى النفقات العامة الإجمالية أخذت منحىً تراجعياً خلال السنوات الماضية. فظهرت مجدداً الفوائض الأولية وتعزّزت قدرة الدولة على خدمة مديونيتها.

إن التشدد في سياسة الإقراض أيام الفورة والزيادة الهائلة في ودائعنا هي القاعدة الذهبية لتفادي المديونيات غير العاملة في زمن الركود الاقتصادي والأزمات. وهذا ما يُعرف بالسلوك المعاكس للدورة الاقتصادية (Anticyclique).

أيّها الزملاء الكرام،

في هذا المناخ الاقتصادي والمصرفي العام، واصلت الجمعية في خلال فترة حزيران 2009- حزيران 2010 متابعة القضايا التنظيمية والتشريعية مع السلطات المعنيَّة، ولا سيما النقدية والرقابية، بالإضافة إلى عدد من الملفّات المتعلّقة بالمهنة المصرفية. وفي هذا المجال، استمرّت جمعيتنا في التعاون الوثيق مع السلطات النقدية والرقابية في الإعداد لتطبيق اتفاقية بازل الثانية، والتي نعتبرها مدخلاً جيداً لبازل ثلاثة التي يجري بلورة صيغتها حالياً.

وقمنا في إطار التعاون ذاته بإعداد شرعة للإدارة الرشيدة ستتمّ مناقشة صيغتها النهائية قريباً مع مصرف لبنان ولجنة الرقابة قبل تعميمها على المصارف. وتأتي هذه الشرعة بعد العمل الدؤوب الذي انتهى الى التعميم المتعلّق بالشفافية وحماية المستهلك. وهي مبادرات تصبّ كلّها في تعزيز الشفافية وحسن إدارة المخاطر. وتعزيزاً لتفعيل الليرة في الاقراض وفي دعم بعض فئات المقترضين، كثّفنا في اللجان ومجلس الإدارة العمل على القطاع السكني، فعدّلنا بروتوكول التعاون مع المؤسسة العامة للإسكان ومع جهاز إسكان العسكريّين، وانتهينا من صيغة بروتوكول التعاون مع صندوق تعاضد القضاة. وباتت محفظة قروضنا الإسكانية تطال ستين ألف مواطن من ذوي المداخيل الوسطى والمتدنية، وبقيمة تفوق 3 مليارات دولار.

وأنجزنا كذلك رقم الهوية المصرفية IBAN، وتقدّمنا في ميادين مهنية أخرى، منها العمل على استمرارية التشغيل في الحالات الطارئة BCP، والمقاصّة المحلية لبطاقات الائتمان وتطوير نظام المدفوعات.

وواجبي أخيراً أن ألفت نظر زملائي المصرفيّين جميعاً الى ضرورة ترشيد سوق الفوائد. ففجوة الآجال تتسَّع والهوامش تضيق، والفوائد العالمية الى ارتفاع متوقَّع في العام القادم.

أيّها الزملاء ،

لقد واصلت الجمعية تأكيد التزامها بالشأن الوطني العام، مع إبداء حرصها على تكثيف حضورها **وتعزيز موقعها المرجعي** كإحدى الهيئات الاقتصادية الأساسية في لبنان، وتعزيز مشاركتها في المؤتمرات والمحافل الاقليمية والدولية واستضافتها العديد من الوفود العربية والأجنبية، وتوزيع منشوراتها ونتائج دراساتها، وتطوير موقعها على شبكة الانترنيت، ومتابعة الدورات التدريبية المكثفة للموارد البشرية المصرفية، وتكثيف اجتماعات لجانها الاستشارية المتخصّصة التي نحيّي جهود رؤسائها وأعضائها كافة.

ونذكّر، في هذه المناسبة، بأن السنة المنصرمة كانت سنة اليوبيل الذهبي لجمعيتنا. واحتفالاً بهذا الحدث، نفّذت الجمعية برنامجاً غنيّاً بالأنشطة والمبادرات، وأصدرت كتاباً خاصاً باللغتين العربية والانكليزية أبرز أهميَّة الجمعيَّة ودورها الناشط والحيوي على الصعيدين الاقتصادي والوطني.

أخيراً، على صعيد التشاور الداخلي ، حرصنا كرئاسة وكمجلس إدارة، على انتظام أعمال الجمعية بحيث عقد مجلس الادارة الحالي 15 جلسة عادية و4 جلسات استثنائية في الإثني عشر شهراً الأخيرة، وعلى تكثيف التشاور الدائم مع إدارات المصارف، لا سيّما من خلال اللجان التي تمّ رفع عددها الى 11 لجنة وباتت تضمّ 146 عضواً من مختلف المصارف يؤدّون دوراً مهماً ومشكوراً في بلورة العديد من المواقف حيال مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية التي تعني القطاع.

أيّها الأخوة ،

من دواعي سرورنا أن يكون لبنان قد اجتاز في السنة المنصرمة سلسلة استحقاقات دستورية، وبخاصة انتخابية، بالغة الأهمية في أجواء من الديموقراطية والهدوء استحقَّت تقدير المراقبين والأوساط العربية والدولية، فجاءت هذه الإنجازات لتعزّز الصورة الإيجابية التي أشاعها بقاء بلدنا العزيز بمنأى عن ارتدادات الأزمة المالية العالمية، ما أوجد مناخاً من الارتياح الداخلي والخارجي يؤمَل أن يُحسن

القيِّمون على الشأن العـام الاستفـادة منه لترسيخ الاستقرار السياسي والأمني ولتعظيم فرص النمو الاقتصادي بما ينعكس إيجاباً على مستوى معيشة اللبنانيّين.

في النهاية، لا يسعني غير أن أوجّه تحية تقدير الى جميع زملائي أعضاء مجلس الإدارة الذين شكّلوا فريق عمل واحداً ومتجانساً طوال النصف الأول من ولاية المجلس وكرّسوا الكثير من جهدهم ووقتهم في خدمة الأسرة المصرفية، كما أنوّه باسم المجلس وباسمكم جميعاً، إذا سمحتم ، بالأمين العام وسائر كوادر وموظفي الأمانة العامة الذين مكّننا تفانيهم المهني من تأدية مهامنا على المستوى المطلوب.

وشكـراً لكـم.